الأنباء
الثلاثاء 16 ابريل 2013

«ربط نزاع» بين تشكيل الحكومة وقانون الانتخابات

تشييع ضحايا القصف السوري المعارض على الهرمل وحزب الله يلوّح بـ«الرد المباشر»

التجاذبات السياسية القائمة حول حكومة الانتخابات تمددت الى قانون الانتخاب الذي ستنعقد اللجنة البرلمانية الفرعية من اجل اعادة فتح ملف اليوم وسط تطور جديد يتثمل في عزم قوى 14 آذار الطعن بقانون تعليق المهل بقانون 1960 امام المجلس الدستوري ردا على تعطيل قوى 8 آذار تأليف الحكومة الجديدة.

وهكذا تحول تأليف الحكومة الى عملية «ربط نزاع» بعيدة المدى واسعة المجال بين تشكيل الحكومة والتوافق على قانون الانتخاب، لا يدرك لاعبوها اي منتهى لها، في ظل التشظيات المتسعة للأزمة السورية.

المراوحة هي عنوان المرحلة الحكومية ومثلها المسألة الانتخابية والسجالات هي محور الحراك السياسي حول لون الحكومة وتركيبتها واحجام المشاركين واوزانهم.

وزاد الطين بلة ما تشهده الحدود اللبنانية الشرقية مع سورية، حيث سجل يوم الاحد الماضي تساقط قذائف صاروخية سورية من عيار 107 مليمترات على بلدات لبنانية حدودية في قضاء الهرمل اوقعت قتيلين وخمسة جرحى.

واوضح ان مصدر الصواريخ الثورة السورية التي لطالما شكت من انغماس حزب الله في الدفاع عن النظام السوري ومن قصف مرابض مدفعية الحزب وصواريخهم في الهرمل، ضد الثوار في منطقة القصير السورية ومحيط مدينة حمص، وقد سبق لهؤلاء ان وجهوا تحذيرا مباشرا للرئيس ميشال سليمان مطالبين بوضع حد لهذا التورط.

وفي حين حمّل النائب معين المرعبي عضو كتلة المستقبل الدولة اللبنانية رئيسا وقيادة الجيش مسؤولية عدم

تيار عون يرفض حكومة «Made in تمام سلام».. وجنبلاط و«المستقبل» نحو الطعن بقانون تعليق مهل الترشيح

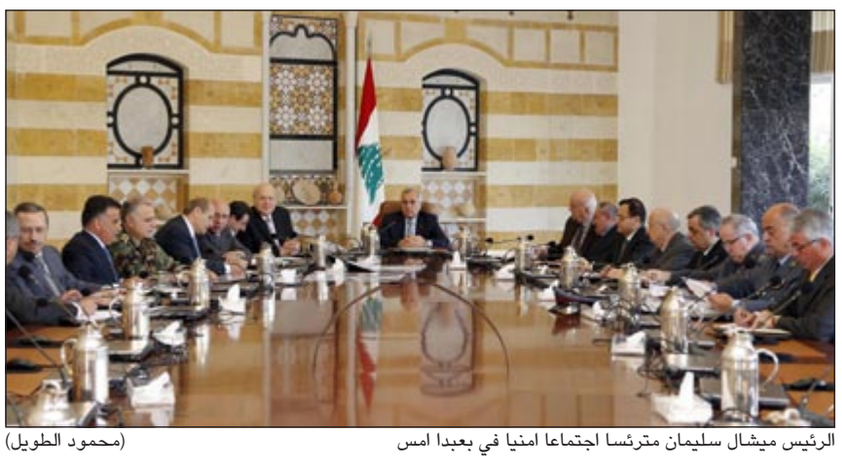
الرئيس ميشال سليمان مترئسا اجتماعا امنيا في بعبدا امس (محمود الطويل)

التصدي لتورط حزب الله، طالب عضو مجلس شورى حزب الله الشيخ محمد يزبك الدولة بتحمل مسؤولياتها بالدفاع عن المواطنين ملوحا بالرد المباشر.

وجاء هذا التطور العسكري في ظل معلومات اعلامية مفادها أن 1200 مقاتل من حزب الله دخلوا الاراضي السورية عن طريق البحر لدعم قوات النظام منذ بضعة ايام. وقد شيعت بلدتا القصر وحوش السيد علي الضحايا الذين سقطوا بصواريخ المعارضة السورية وسط حداد واقفال في منطقة الهرمل، وهما: علي حسين قطايا (30 عاما) وعلي حسن الهق (17 عاما) وعباس ديب خير الدين (13 عاما) وجرح عشرة اشخاص.

وقد ادان الرئيس ميشال سليمان القصف السوري المعارض وقال ان ذلك لن يؤدي الا الى سقوط لبنانيين ابرياء، لا علاقة لهم بالصراع الدائر خارج بلدهم.

وسقطت قذيفتان صاروخيتان في اراضي القصر قبل ظهر امس لم يوقعا اصابات، وترأس الرئيس سليمان اجتماعا امنيا حضره الرئيس نجيب ميقاتي لدراسة الوضع. على صعيد تأليف الحكومة، تمددت التجاذبات حول لونها وحجمها الى قانون تعليق مهل تقديم الترشيحات على اساس قانون الستين بعد اعلان الوزير الجنبلاطي وائل ابو فاعور تجاه جبهة النضال مع عدد من النواب الى الطعن بقانون تمديد المهل، حفاظا على الدستور وعلى الاستحقاق الانتخابي، ويبدو ان مثل هذا التوجه لا يزعج الرئيس ميشال سليمان، ويحظى بدعم الرئيس فؤاد السنيورة وكتلة المستقبل اللذين لا يمانعا بتوقيع الطعن بعد استكمال درس المحاذير المترتبة عليه، خصوصا على مستوى الترشيحات التي قدمت وعددها 105 ترشيحات.

النائب بطرس حرب سلط الضوء على نقطة اخرى حيث اشار الى ان خطوة وزير الداخلية مروان شربل بعدم قبول طلبات الترشيح تتضمن خطأ قانونيا، اذ ان تعليق المهل لا يمنع الترشيح في الفترة المحددة قبل 19 مايو.

وبالعودة الى اجتماع الرئيس تمام سلام مع ممثلي 8 آذار وطبقا لما اشارت اليه «الأنباء» امس، الى ان الاجواء لم تكن متوترة، لكنها لم تكن مثمرة، فقد عرض كل طرف وجهة نظره، فتحدث سلام عن حكومة حيادية بينما تمسك فريق 8 آذار بحكومة سياسية تتمثل فيها القوى وفق احجامها النيابية، وقال مصدر في الوفد ان التفاهم تم على مواصلة الاتصالات لكنهما لم يحددا موعدا جديدا.

وقال مصدر في الوفد ان سلام اكد ان الاسماء التي تداولها الاعلام لم تصدر من عنده، وكرر الوفد معارضته لهذه الاسماء لأنهافي غالبيتها غير محايدة وان الطرف الشيعي كان حازما في رفضه الاسماء الشيعية المطروحة.

النائب وليد جنبلاط وبحسب صحيفة «السفير» أبلغ الرئيس نبيه بري وحزب الله بأنه مستمر في موقفه بعدم منح الثقة لأي حكومة خارج اطار الوحدة الوطنية.

بدوره، قرر الرئيس سليمان القيام بجولة مشاورات لانقاذ الاستحقاق الانتخابي من عبث العابثين، وقد اوكل الى مستشاره الوزير السابق خليل الهراوي القيام بجولة جديدة على الزعامات لتقريب وجهات النظر واستكشاف المواقف وصولا الى قانون انتخاب مختلط.

لكن وزير الطاقة جبران باسيل في خطاب له اثناء وضع حجر الاساس لسد بقعاتا في حضور العماد ميشال عون أعلن تمسكه بنظام النسبية الانتخابي الذي ينقلنا الى الحكم الجماعي، رافضا الحكومة الحيادية التي سبق ان جربناها، واضاف: ان الحياد في الشأن العام لا ينجز شيئا، وهاجم من يصفوا أنفسهم بالمستقلين، رافضا حكومة بلا رائحة ولا لون، وبالتالي بلا طعمة!

النائب وليد خوري عضو كتلة التغيير والاصلاح قال امس ان الرئيس سلام يقول بحكومة المصلحة الوطنية والمصلحة الوطنية تقتضي التعاون مع الجميع، ولا تكون احادية، ويبدو ان الرئيس المكلف حاول اعداد تشكيلة حكومية Made in تمام سلام اي من صناعته وحده، وهذه لا اتصور انها قد تمشي.

● بيروت ـ عمر حبنجر

أكد أن ميقاتي استقال ليعود.. فلم يفلح

وزير لصيق بالنظام السوري لـ«الأنباء»: المجتمع الدولي يحاصر «حزب الله» وحلفاء النظام

قال نائب لصيق بالنظام السوري ان الدول العربية والغربية استدارت مجددا الى الداخل اللبناني بعدما لمست جديا انها عاجزة عن اسقاط الرئيس بشار الأسد بالسرعة المطلوبة.

وأكد النائب المذكور لـ«الأنباء» ان هذا المخطط انطلق من محاصرة حزب الله في لبنان واخراجه مع حلفاء النظام السوري من الحكومة في بيروت فطلبت الدول من الرئيس نجيب ميقاتي ان يستقيل لتشكيل حكومة لا تضم وزراء عن الحزب وأبرز الأطراف المقربين منه ومن الرئيس الأسد.

ولفت النائب المذكور الى ان الدول ترى ان الاسراع في اجراء الانتخابات سيؤدي حكما الى فوز 14 آذار والنائب وليد جنبلاط بالأكثرية بالتالي فهذه الأطراف ستشكل حكومة ستقصي حزب الله عنها وستعدل في بيانها الوزاري بالنسبة الى كل ما يتعلق بالمقاومة وسلاحها.

وشكل رئيس مجلس النواب نبيه بري وجنبلاط طليعة من بادر الى هذا التحول وهما كانا وعدا الرئيس ميقاتي بأن يعيداه الى السراي رئيسا لحكومة انتخابات على الا يترشح الا انهما لم يلتزما.

ويقول النائب المذكور في هذا الاطار ان جنبلاط حط نظره على النائب تمام سلام من البداية مع انه كان يعد ميقاتي وانه هو الذي أقنع السعوديين وآل الحريري بسلام رئيسا مكلفا وتولى تسويق هذا الاسم لدى بري ومن وراءه لدى حزب الله الذي أقنع العماد عون بمناورة تسميته من قبل قوى 8 آذار.

وأوضح ان بري وجنبلاط يمسكان بالعصا من نصفها فهما يطمئنان حزب الله الى وقوفهما معه في المسائل الأساسية التي تريحه الا انهما ينفتحان على العرب والغرب على حساب دمشق ولكل منهما أسلوبه من هذا القبيل.

وبهذا يضيف النائب المذكور: أعاد جنبلاط الأكثرية الى 14 آذار وهو يمارس دور بيضة القبان مع انه أصيب بنكسة طفيفة في موضوع تعليق مهل الترشيح.

ولا يستبعد النائب المذكور ان يكون تمام سلام رجل المرحلة وان على طريقته وفي حدود معينة فهو قد يجري الانتخابات ويخرج من الرئاسة الثالثة وقد تطول الأمور وقد يبقى في موقعه فترة غير قصيرة على الاطلاق.

وحسب النائب المذكور لم يعد النظام السوري لاعبا أساسيا على الساحة اللبنانية، اما التهدئة في لبنان فهي من أولى أولويات حزب الله وقد أتت التعليمات الخارجية لوقف التوتر على الأراضي اللبنانية للانتقال الى مواجهة الحزب من داخل المؤسسات ومن خلال العمل السياسي المباشر خصوصا بعدما اقترب الواقع اللبناني من مختلف جوانبه من الخطر الحقيقي وبعدما تبين ان الاقتصاد على شفير الهاوية.

في مقابل ذلك، سيحرص حزب الله والعماد عون على ان يحصلا على كل ما يطلبانه في عملية تشكيل الحكومة. ويرى النائب المذكور ان بري وجنبلاط سيتحكمان بمفاصل الأمور على هذا الصعيد وهو ما سيؤثر مباشرة على شكل الحكومة وتصنيفها حتى على بيانها الوزاري الذي قد لا يلحظ ثلاثية الجيش والشعب والمقاومة وان كان ذلك سيغضب عون وحزب الله.

● بيروت ـ ناجي يونس

تحليل اخباري

«شرعية المجلس الشرعي» و«حملة إقالة المفتي» «أزمة ـ سابقة» في الطائفة السنية

الطائفة السنية في لبنان هي الطائفة الأكثر عرضة لتحولات وتقلبات في السنوات والأشهر الأخيرة. هذه الطائفة الأكبر عددا والمتصدرة في السلطة منذ اتفاق الطائف والتي كانت في قلب الحدث اللبناني وفي عين العاصفة منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري وماتزال حتى اليوم، كانت دخلت مرحلة جديدة منذ عامين عرفت في خلالهما الكثير من التغييرات والمعطيات الجديدة على الأرض وفي الخارطة السياسية. ويمكن القول إن عاملين رئيسيين تضافرا في التسبب بهذا الوضع الجديد:

● العامل الأول «محلي» ويتمثل في خروج تيار المستقبل من الحكم لأول مرة منذ العام 2005 وخروج رئيسه سعد الحريري من البلد لإقامة قسرية في المملكة السعودية، حيث يدير أوضاع المستقبل والطائفة و14 آذار «عن بعد»، وأثبتت التجارب والأحداث أن خروج المستقبل من السلطة ووجود الحريري في الخارج كانا من الأسباب التي أدت الى حصول اهتزازات وتصدعات داخل قوى 14 آذار بلغت ذروتها أخيرا حول قانون الانتخاب، والى «تراخي قبضة» المستقبل في الإمساك بالوضع السني كما كان الحال عليه من قبل رغم جهود الرئيس السنيورة لملء الفراغ السياسي وجهود أحمد الحريري لملء الفراغ على الأرض. وكانت النتيجة نشوء «مراكز قوى» في الطائفة ونقاط جذب واستقطاب أخرى منافسة ومزاحمة لـ «المستقبل».

● العامل الثاني «إقليمي» يتمثل في ثورات الربيع العربي، وخصوصا الصراع الذي انفجر في سورية منذ عامين وكان بدأ ثورة شعبية وتحول الى «حرب مسلحة». وهذا الصراع، الذي يجري في دولة مجاورة للبنان تربطه بها صلات تاريخية وجغرافية وسكانية، تفاعلت معه الطائفة السنية منذ البداية وظهر موقف سني عام داعم للثورة والمعارضة في وجه نظام الأسد. وأدت الأحداث وكلما طال أمد الصراع الى نشوء ونمو حركات وتنظيمات إسلامية أصولية ومتطرفة لم تكن موجودة من قبل أو كانت «على الهامش»، وباتت اليوم رغم أنها أقلية تسيطر على الأرض وتفرض وجودها وتلقي بثقلها على المناخ السني واللبناني العام. هذا ما حصل في طرابلس مع بروز وهيمنة الحالة الإسلامية السلفية، وهذا ما حصل في صيدا مع بروز حالة أو ظاهرة الشيخ أحمد الأسير. وبدأ الوضع يتطور الى «تصادم فكري وسياسي» بين هذه الحالات المتطرفة وتيار المستقبل الذي أعلن زعيمه الحريري أنه تيار سياسي مدني معتدل معني بمحاربة التطرف.

صحيح ان تعاظم الحركة الإسلامية السنية في لبنان كان سببه المباشر الثورة السنية في سورية، ولكن لا يمكن إغفال سبب آخر يتصل بواقع إحباط متراكم داخل الطائفة التي يساورها شعور بأنها مستهدفة وفي خطر، منذ اغتيال الرئيس الحريري إلى اغتيال اللواء الحسن وما بينهما من أحداث 7 أيار ووضع حزب لله يده على العاصمة بيروت وسقوط حكومة سعد الحريري ووضع حزب الله يده على حكومة ميقاتي، وشعور الإحباط كان يقترن ويتغذى بشعور آخر هو ان المستقبل لا يتقن إدارة الوضع ويرتكب أخطاء ولا يعرف كيف يواجه حزب لله.

وهذا ما أدى إلى خسارته السلطة التي لا يستطيع استعادتها رغم سقوط حكومة ميقاتي، وأدى الى إضعاف 14 آذار غير القادرة على خوض معركة الحكومة حتى النهاية.

وهذا ما يؤدي اليوم إلى حصول شرخ غير مسبوق داخل الطائفة السنية وعلى المستوى «الأعلى» (المجلس الشرعي الأعلى). صحيح ان المفتي محمد رشيد قباني هو المسؤول المباشر عن هذا الشرخ والوصول إلى هذا الوضع المأزوم بسبب إصراره على إجراء وفرض انتخابات «أمر واقع» ضاربا عرض الحائط مناشدة الرئيس نجيب ميقاتي وقرار مجلس شورى الدولة بوقف الانتخابات وحالة الانقسام داخل الطائفة التي أنتجت انتخابات غير مكتملة الشروط والمواصفات نصابا وترشيحا. ولكن الصحيح أيضا أن قيادة المستقبل تتحمل مسؤولية فيما آل إليه الوضع إن لجهة عدم توصلها الى وسيلة للتفاهم مع المفتي قباني أو احتوائه والى وسيلة لمنع حصول الانتخابات بالطرق الديموقراطية المشروعة وبنسف مرتكزاتها القانونية على نحو كامل وغير جزئي كما حصل.

وبعد هذه الانتخابات الناقصة المشكوك بقانونيتها ولكنها أوجدت واقعا جديدا، فإن الوضع بات أكثر تعقيدا وتأزما: من جهة المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى بات «مجلسين متنازعين»: واحد ممدد له يكتسب شرعية سياسية أكثر من قانونية، وثان معين بالتزكية ومطعون بشرعيته القانونية ولا يكتسب شرعية سياسية رغم التغطية التي أمنها له الرئيس سليم الحص مخترقا الجو السني العام وموقف رؤساء الحكومات السابقين.

من جهة ثانية، فإن ربط النزاع القانوني السياسي بين المستقبل والمفتي قباني تجاوز موضوع المجلس الشرعي وشرعيته، إلى حملة على مفتي الجمهورية وشرعية استمراره في منصبه، وتبرز مؤشرات متزايدة الى رغبة وتوجه لدى المستقبل للإطاحة بالمفتي قباني وتدفيعه ثمن «فعلته» وإطلاق حملة ضغوط لإقالته باعتباره أنه بات يشكل عامل اختراق سياسي للطائفة السنية ومصدر تهديد لوحدتها وتماسكها وصلابة موقفها في هذه المرحلة الأهم والأخطر.

بيضون لـ«الأنباء»: سليمان وسلام اتفقا على أن يكون وجه الحكومة هو وجه الدولة وليس وجه الميليشيات

رأى النائب والوزير السابق محمد عبدالحميد بيضون ان استقالة الرئيس ميقاتي وتكليف الرئيس سلام ادخل لبنان مرحلة استعادة التوازن السياسي بين 8 و14 آذار، وانهى مرحلة 26 شهرا من احادية الحكم والتسلط على الدول، آلت فيها وصاية «حزب الله» الى عزل لبنان عن محيطه العربي وملامسته حافة الانهيار الاقتصادي والخطر على النقد الوطني، ناهيك عن تفاقم الفوضى الامنية لاسيما في صيدا وطرابلس وعرسال، بمعنى اخر يعتبر بيضون ان حزب الله لم يعد باستطاعته الاستمرار في معاركه السياسية في لبنان الى جانب تورطه في الحرب السورية بما يقارب العشرة آلاف مقاتل «بحسب ما سربته همسا بعض الجهات المحلية»، واصبح بالتالي غير قادر على تهديد لا النائب جنبلاط بالقمصان السود، ولا الطائفية السنية ومن خلفها «14 آذار» بعمل عسكري جديد على غرار عملية 7 ايار 2008 ما يعني ان اي معركة يخوضها حزب الله في لبنان بالتوازي مع استنزافه في سورية ستكون خسائره فيها اضعاف ما

محمد بيضون

خسره خلال مشاركته بالحرب السورية خلال الاشهر الاربعة الاخيرة.

وردا على سؤال لفت بيضون في تصريح لـ«الأنباء» الى ان حزب الله والعماد عون يسعيان الى تعويض خسائرهما من خلال تمسكهما بتشكيل حكومة سياسية في محاولة لاستعادة سيطرتهما على الحقائب السيادية والخدماتية الاساسية في وقت اتفق فيه الرئيسان سليمان وسلام على ان يكون وجه الحكومة هو وجه الدولة وليس وجه الميليشيات او وجه الباسدران والباسيج خصوصا ان لبنان ما عاد يحتمل سيطرة الميليشيات على مفاصل الدولة وتراجع هيبتها، بدليل ان الجيش دخل وسيطا بين عرسال وعشيرة جعفر لانهاء حالات الخطف بينهما بدلا من مداهمة الخاطفين واعتقالهم، ناهيك عن ان القضاء نفسه لم يسطر مذكرة توقيف واحدة يتيمة بحق اي من المرتكبين، مشيرا بالتالي الى ان هذه السيطرة والهيمنة الميليشيوية رفضها الرئيس سليمان ويرفضها الرئيس المكلف، وهو الرفض الذي ستنطلق منه رحلة تشكيل الحكومة.

وذكر بيضون الرئيس سلام بأن الميليشيات اهانت رئاسة الحكومة واستباحت صلاحياتها ودورها، وهو ما تجسد بسلسلة من المواقف المتبادلة بين حزب الله والعماد عون وحركة أمل والتي كان آخرها تمرد وزير الخارجية عدنان منصور على موقف الرئيس ميقاتي من التعديات السورية على الأراضي اللبنانية، فما كان ممن يقفون وراء منصور سوى الدفع بالاحزاب والمليشيات المتعاطفة معهم الى زيارة منصور في وزارة الخارجية للاشادة بموقفه، الى حد ذهب فيه البعض الى المحظور من خلال قوله فلتخرس الأبواق، اي فليخرس ميقاتي، معتبرا بالتالي ان الرئيس سلام كمؤتمن على صلاحياته الرئاسة الثالثة عليه تحرير الدولة من تسلط الميليشيات وذلك من خلال عدم اشراكها في حكومته، خصوصا انها ستكون حكومة انتخابات، لا بل عليه اسناد الوزارات السيادية الخمس اي الخارجية والدفاع والداخلية والمالية والعدل الى اشخاص مستقلين ومشهود لهم بعدم ارتباطهم بعلاقات سياسية على المستويين المحلي والدولي، مشيرا ردا على سؤال الى ان العماد عون حوّل «التيار الوطني الحر» الى ميليشيا بامتياز بحيث لم يعد صالحا لتولي اي حقيبة سيادية او خدماتية اساسية.

واضاف بيضون ان التاريخ سيسجل للرئيس سلام نجاحه بتشكيل حكومة محررة من حكم الميليشيات وتحديدا من وصاية الثنائية الشيعية عليها وعنجهية العماد عون، متمنيا عليه عدم الخضوع لمحاولات الابتزاز والترهيب التي يتعرض لها، والمضي قدما بتشكيل حكومة لبنان، شاء من شاء وأبى من أبى، معتبرا بالتالي ان امام الرئيس سلام فرصة كبيرة لانهاء تقليد المحاصصة الذي ارساه الوجود السوري منذ العام 1990، لافتا الى ان عنوان «ما تجربونا» الذي اعتمدته احدى الصحف المحلية ليس سوى تهديد مباشر يستدعي مساءلة الصحيفة ومحاسبتها قضائيا، وعلى الرئيسين سليمان وسلام الرد عليها لوقفها عن محاولات ترهيب البلاد.

● بيروت ـ زينة طبّارة

أخبار وأسرار لبنانية

● **رسائل عونية للسنيورة:** يقول مصدر بارز في التيار الوطني الحر: إذا كان الرئيس فؤاد السنيورة قصد بموضوع المداورة في الحقائب الوزارية إعطاء وزارة الداخلية للواء أشرف ريفي فهذا الأمر لن يحصل لأن هذه الوزارة حجبت عن التيار قبل سنتين بذريعة أن هذه الوزارة الأمنية يجب أن تكون قريبة من رئيس الجمهورية، أما إذا كان يقصد وزارة الطاقة فهذا الأمر لن يحصل لأن هذه الوزارة ستبقى مع تكتل الإصلاح والتغيير مع أو من دون جبران باسيل.

● **حكومة مصغرة:** الرئيس المكلف تمام سلام يفضل حكومة مصغرة من 14 وزيرا على أن يطلب من كل حزب أو كتلة لائحة بأسماء وزرائهم ليختار من بينها.

● **8 آذار مجتمعة داخل الحكومة أو خارجها:** نقل عن مصدر قيادي في حزب الله تأكيده إما أن نكون كلنا كفريق سياسي واحد (8 آذار) في الحكومة الجديدة، أو أن نكون كلنا خارجها، ولن نسمح باستفراد أو إقصاء أحد منا.

● **ماذا سمع سليمان في قمة الدوحة؟:** تكشف أوساط مطلعة أن الرئيس ميشال سليمان في قمة الدوحة العربية سمع كلاما من قادة عرب معنيين بالوضع في لبنان مفاده أن الحكومة (حكومة ميقاتي) انتهت ولا تستطيع أن تستمر في أخذ لبنان الى مسار آخر يعزله عن محيطه العربي.

● **دعوة سعودية مرتقبة لبري:** يحكى عن دعوة رسمية ستوجهها المملكة العربية السعودية وبعد طول انقطاع الى الرئيس نبيه بري لزيارة المملكة وعقد لقاءات مع كبار المسؤولين فيها.

● **أسباب الفتور بين جنبلاط والعريضي:** تردد أن من أسباب الفتور بين النائب وليد جنبلاط والوزير غازي العريضي، أن العريضي مازال على تواصل مع اللواء محمد ناصيف (أبو وائل) المستشار الأمني للرئيس بشار الأسد، الذي تولى بين العامين 2009 و2011 ملف العلاقة السورية مع جنبلاط.

● **العونيون وجنبلاط:** يقول النائب ابراهيم كنعان: «لا يمكن للنائب وليد جنبلاط أن يفرض علينا واقعا انتخابيا بقانون الستين وعليه احترام إرادة اللبنانيين والمسيحيين خصوصا»، سائلا: هل يقبل جنبلاط قانونا انتخابيا يفرض عليه النواب الدروز ولا يسمح له باختيارهم؟

● **قرار مدروس:** تقول مصادر نيابية خبيرة في قواعد اللعبة البرلمانية ان تصويت كتلة المستقبل في جلسة تعليق المهل كان قرارا مدروسا بعناية، فالمستقبل أراد من خلال ذلك إطلاق بادرة حسن نية باتجاه الحلفاء المسيحيين الذين ساءت وتوترت العلاقة معهم على خلفية القانون الأرثوذكسي، والرئيس سعد الحريري رغم أنه كان يعلم أن مثل هذا الموقف سيحرج جنبلاط ويخلق مشكلة معه، كان يدرك في المقابل أن خطرا فعليا يتهدد تحالف 14 آذار إذا انفكت عنه القوات والكتائب واستمرت في اللجوء الى بكركي.

● **عودة الروح إلى 14 آذار:** رأى مصدر قريب من 14 آذار أن الروح عادت الى تحالف 14 آذار بعدما أظهر تيار المستقبل تفهما لحليفيه المسيحيين، وبعدما تصرفت القوات والكتائب بمرونة في مسألة القانون المختلط، وبعدما لاحت بوادر اتفاق على هذا القانون بين القوات والمستقبل (68 أكثري و60 نسبي) لتصبح الفروقات ضئيلة وتبقى عقدة دائرة بعبدا ومسألة دائرتي الشوف وعاليه. أما مسألة جنبلاط فإنها مسألة عليه هو مواجهتها بعدما أظهر نفسه في الموقع الأول وصانع الرؤساء ووجد نفسه في مواجهة مع الجميع بعدما استرسل في تصوير نفسه منفردا بالحلول.

● **الاشتراكي والقوات:** سئل الوزير وائل أبو فاعور عن رأيه في كلام د.سمير جعجع بشأن تسمية الرئيس المكلف تمام سلام وأنه لا فضل لجنبلاط في ذلك، فأجاب «أفهم توتر د.جعجع، فهو لم يكن على اطلاع على مجريات التسمية ولم يكن جزءا من المداولات التي حصلت في شكل أساسي ومطول مع الرئيس سعد الحريري الذي يحرص وليد جنبلاط على التشاور معه».